ثقافة قبطية

بقى المجتمع المصرى متماسكا رغم الإختلاف , موحدا رغم التنوع , لا يعرف التقليل من شأن الآخر أو تكفيره أو إخراجه من دائرة المواطنة .

و إسهاما منا فى تعميق وترسيخ تلك القيم ننشر رؤية بعض الباحثين فى ثقافة التعايش المشترك .

مستقبل التعايش المشترك

التعايش المشترك .. نحو مستقبل أفضل

د . عبده الراجحى

... غنى عن البيان أن " العيش المشترك " ينصرف هنا إلى العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر ، وهذه هى القضية التى أراها داحضة لكثير مما يسود الوقت بين أدبيات الخطاب فى هذا الموضوع ، نعم تحدث وقائع هنا وأخرى هناك ، وتنحرف لغة الحوار فى بعض الأحيان ، وربما يكون الإيقاع قد زاد توتراً فى بعض الأيام الأخيرة ، ولكنها فى نهاية الأمر لا تمثل " ظاهرة " مطردة تتسم بالخصائص المعروفة فى علم الظواهر .

واليقين عندى أن ما بدا من " شروخ " فى جدار العيش المشترك فى مصر ليس إلا شروخاً " متوهمة " أو هى على أكثر تقدير شروخ " جزئية " " معزولة " لا تهيمن على السياق العام ولا تمس الأسس التى ينهض عليها هذا العيش .

ويبدو لى أن ثمة إجماعاً على أن هذه العوارض ليست إلا منتجاً جانبياً ثانوياً للمناخ السياسى الراهن فى مصر ، وهو يماثل ما يحدث داخل بيوتنا حين يشعر ولد من الأولاد بالإحباط أو انسداد الأفق أو اليأس من تحقيق رغباته ، بسبب تعنت الوالدين أو انقطاع الحوار الصحى الصادق أو ضيق ذات اليد ، فليجأ

هذا الولد إلى إفساد جهاز فى البيت ، أو ضرب أخته الصغرى أو شتم أخيه الأكبر مما قد يبدو أزمة فى العيش المشترك داخل الأسرة .

ومهما يكن من أمر فلست أعرف دراسة إمبريقية حقلية جرت فى مصر عن العيش المشترك تقدم معطيات موضوعية عن النجوع والقرى والمؤسسات والشركات والنوادى وغيرها ، بحيث يمكن أن يقال إن ثمة ملامح لأزمة تعرض للعيش المشترك فى مصر .

على أن ذلك لا يعنى أن نغض الطرف عن القضية ، أو أن نستهين بما قد يقع هنا أو هناك من عوارض بل لابد أن تكون شاغلاً للعقل وللقلب معاً ، لذلك فإنى أؤيد تأييداً قوياً هذا العنوان الذى وضع لحديثنا الليلة " العيش المشترك .. نحو مستقبل أفضل " ، لأنه لا يقر وجود أزمة بل يدعو إلى استشراف مستقبل أفضل .

من المعلوم بالواقع بالضرورة ، وبالحق بالضرورة ، وبالعدل بالضرورة أنه لا أمل فى مستقبل أفضل للعيش المشترك فى مصر إلا بوجو ديمقراطية حقيقية تنهض على ثقافة الموطنة بمعناها الشامل ، وحين تغيب الديمقراطية تغيب ضمانة المستقبل الأفضل للعيش المشترك ، وحين تنقص الديمقراطية تضعف هذه الضمانة بقدر ما فى الديمقراطية من نقص . ولعلى أيضاً أؤكد هنا أننا يجب أن نكف عن الحديث عن الأرقام الإحصائية فى عدد السكان بين المسلمين والأقباط ، وأن نكف أيضاً عن الحديث عن المادة الثانية من الدستور ، فكل ذلك لا معنى له حين تكون " المواطنة " أساساً للديمقراطية ، ولعلى أشير كذلك إلى أن ثقافة " المواطنة " يجب ألا تكون مطلقة من حيث الدلالة الاصطلاحية ، بل أراها فاعلة حاسمة حين تكون مقرونة " بالإنجاز " ونحن لا نقصد بهذا الإنجاز التوصل إلى الفيمتوثانية ولا إلى وضع برامج عبقرية ، بل نريد إنجازاً واقعياً ، يقاس بالقدرة على خدمة هذا الوطن وبنائه ، ونشر الرفاهية والعدالة والحق بين أبنائه ، ودعم العيش المشترك فيه . وهذا الإنجاز نجده عند أهلنا فى الريف ، وعند العمال الذين

يكدحون صباح مساء فى توفير رغيف خبر ، أو شارع نظيف بعيداً عن مقاهى التنظير المنتشرة فى وسائل الإعلام .

والمستقبل الأفضل للعيش المشترك لا يتصور إلا بضمانين أخريين :

الأولى : قضية التعليم ، والعيب أن هناك إجماعاً بين المصريين على أنه لا أمل فى استقرار ولا فى تنمية إلى على أساس تعليم صحيح . والتعليم الصحيح فى مصر لا يقتضى إصلاحاً ، إنه يكاد يكون الشىء الوحيد الذى ينطبق عليه الإعلان المشهور "انسف حمامك القديم " وكل المحاولات الجارية ليست إلا رقعاً لشىء فقد صلاحيته منذ زمن . إن التعليم الذى نطلبه من أجل مستقبل أفضل للعيش المشترك تعليم يؤسس لثقافة علمية ، ويكون الشخصية الموضوعية ، ويجعل العقلانية مهيمنة على التناول والتحليل والمعالجة . وأود أن أشير فى هذا الصدد إلى أصوات غير قليلة تنادى – حين تطرأ عارض ما يمس العيش المشترك – تنادى بإلغاء المقررات الدينية من المدارس أو حذف جوانب معينة منها ، وهذا – فيما نراه – تبسيط بائس للمعالجة .

إن التدين مكون جوهرى فى ذهن الشعب ، وهو فى حقيقته داعم للعيش المشترك وليس عائقاً له ، ولست أريد أن أفيض فى هذا الأمر ، لأن عناصره شاخصة أمام كل مبصر منصف ، بل لعل هذا التدين المصرى – باستناده إلى ثقافة النهر – يكاد يكون فريداً فى بابه ، والمعجم المصرى المعاصر يصور تماسكاً اجتماعياً صحياً ، ويعكس أصرة قوية فطرية فى العيش المشترك ، وقد شهدت – شخصياً – على مدى عقود مناسبات قبطية فى الأفراح والمآتم فلم أجد فرقاً بين ما ينصح به القسيس العروسين وما يقوله المأذون لنظيرهما المسلمين ، ولا بين العظات التى تلقى فى مآتم الأقباط وخطب المواساة فى مآلتم المسلمين ، بل إن القصص الوعظية التى سمعتها هناك هى هى التى أسمعها هنا وليس من العسير على أى باحث أن يردها جميعاً إلى أصل واحد .

ولقد وقر عندى أن المتدينين من المسلمين والأقباط بعضهم أقرب لبعض ، وأن ما يبرز من مشكلات أحياناً مرده إلى جهالة فى التدين وابتعاد عن التدين

ابتداء . وعلى ذلك فإن موضوع المقررات الدينية فى التعلم ليس هو القضية ، بل هى ضرورية فى التعليم فى شعبنا على شرط أن ينطبق عليه ما أشرنا إليه من الثقافة العلمية والعقلانية فى التناول ، وإنى لأطمح أن أرى يوماً مقرراً دينياً لجميع الدارسين يضم الأسس الكبرى للإسلام والمسيحية على السواء .

وأما الضمانة الثانية فهى الممارسة الاقتصادية فى مصر ، ولست من المتخصصين بطبيعة الحال ، غير أننى أعبر عما أتمناه وهو غير قليل ، أوله إننى أتمنى اختفاء المؤسسات الاقتصادية الطائفية ، واختفاء اسماء المؤسسات التى تتخذ من الرموز الدينية عنواناً لها ، ولقد رأيت فى مرات كثيرة أن هذه الأسماء تسىء إلى الرموز الدينية التى اتخذتها من الإسلام والمسيحية على السواء .

وقد ينبىء التطور المعاصر عن سيطرة الاقتصاد الحر ، ومن ثم هيمنة الأعمال الخاصة غير الحكومية ، وهنا أتمنى ألا تكون لدينا هيئات اقتصادية " قابضة " بل هيئات " حاضنة " ترعى العيش المشترك وفق القدرة على الإنجاز لا وفق أرقام الإحصاء أو أشكال التوجه ، ولعلى أحلم بازدهار المشروعات الاقتصادية الصغيرة ، على أن تكون مشروعات مشتركة عند التأسيس والإدارة والمؤسسة .

أيها السادة ، أعود لما بدأت به من أننى لا أرى أزمة فى العيش المشترك لها خصائص الظاهرة ، بل نرى حقيقة ذات جذور بعيدة عن تماسك أصيل فى هذا العيش ، ومن ثم فإن المستقبل الأفضل يبنى على ما هو قائم ، والدعاوى التى تستمسك بوجود أزمة وتروج لها لا أظنها تستشرف أصلاً أى شكل من أشكال المستقبل الأفضل .